

الاستماع إلى خطاب نصر
الله داخل أحد مقاهي بيروت
(بلال جاويش - أ ب)



لا تحملوا حكومة ميقاتي في هذا الملف سعد الحريري لتحمله

بعد ثلاثين يوماً
ستذهب الامور إلى
المحاكمة الغيابية
والحكم «خالص»

الحريري وافق على
بنود الورقة التركية
القطرية

المقاومة في لبنان». أما قوى 14 آذار، فتوجّه إليها بـ«نصيحتين»: «أولاً، لا تحملوا حكومة الرئيس نجيب ميقاتي في هذا الملف ما لا يجوز أن تحمّلوها إياه، وما لم تكن حكومة الرئيس سعد الحريري لتحمله». وطرح سؤالاً عما إذا كانت حكومة برئاسة الرئيس سعد الحريري أو الرئيس فؤاد السنيورة قادرة على توقيف من وردت أسماؤهم في القرار الاتهامي، حتى ولو لم تكن حكومة وحدة وطنية وكان منطوق 14 آذار يتولون وزارات الداخلية والدفاع والعدل فيها». واجاب عن هذا السؤال مؤكداً أنها «لن تستطيع أن تفعل ذلك. لذلك لا تحملوا حكومة الرئيس ميقاتي ولا تحملوا البلد تبعات أمر لو كانت الحكومة حكومتكم وحكومة مُتطرفيكم بما أمكنها ذلك». وأكد نصر الله أن حزب الله يعمل «على قاعدة أن لا نخرج الحكومة ولا أن نخرج أحداً. واعتقد أنه لا بد 30 يوماً ولا 60 يوماً ولا بسنة ولا بسنتين ولا بثلاثين سنة ولا بثلاثمئة سنة يقدرون على أن يجدوا أو أن يعتقلوا أو أن يوقفوا. فاللعبة كلها، الكبيرة والصغيرة، مفهومة، وبالتالي بعد ثلاثين يوماً ستذهب الامور إلى المحاكمة الغيابية والحكم «خالص» وصادر».

أما النصيحة الثانية الموجهة إلى قوى 14 آذار، فدعاهم فيها ألا يطلبوا من الرئيس نجيب ميقاتي وحكومته ما قبل الرئيس سعد الحريري «أن يتخلى عنه مقابل البقاء في السلطة». وكشف أن الحريري كان قد وافق على بنود الورقة التركية - القطرية التي حملها إلى نصر الله رئيس الوزراء القطري ووزير خارجية تركيا «وقالاً إن هذه الوثيقة وافق عليها الرئيس سعد الحريري وعلى كل شيء فيها، (...) وأخبراني بأن قبولنا بهذه الوثيقة سيتبعه توقيع الرؤساء الثلاثة عليها، إضافة إلى الطرف التركي والقطري والسعودي والفرنسي والسوري، حتى إنهما قالاً إن السيدة كلينتون «ستبارك» هذه الوثيقة بتوقيعها. لكن يومها لم نقبل لحسابات وطنية، وأنا قلت لهم ليس هنيء المحكمة. الآن هنيء البلد. وأنا باعتقادي، نتيجة أداء وسلوك ورؤية وتقويم، أن حكومة يرأسها الرئيس سعد الحريري لا تستطيع أن تعبر بالبلد وبإزماته إلى بر الأمان، ولذلك كان عندنا موقف وذهينا إلى الخيار الآخر». وفي ختام كلمته، توجه نصر الله إلى «جمهور المقاومة» مؤكداً أنها لن تمس بسوء، «وهناك من سيحاول استفزازكم في الأيام والأسابيع المقبلة، وقد تسمعون كلاماً «بلا طعنة» من هنا ومن هناك، لا تصغوا إلى كل هذه الاستفزازات. هم يريدوننا أن نذهب إلى فتنة، وإلى صراع شارع، ونحن حافظا على بلدنا وشعبنا وأهلنا والأمن والاستقرار والسلم الأهلي، يجب أن نصبر على أي استفزاز، وإن كان الاستفزاز الأكبر حصل من خلال هذا الظلم الذي لحق بعدد من هؤلاء الإخوة المقاومين الشرفاء».

الله إلى الجمهور اللبناني، مؤكداً أن البلاد لن تشهد أي فتنة بين اللبنانيين، وخاصة بين الشيعة والسنة، على عكس ما يشيعه الإسرائيليون، داعياً اللبنانيين إلى الارتياح. وعبر عن اعتقاده بأن «من جملة العناصر المهمة جداً لواد أي فتنة وجود حكومة مسؤولة وحكومة موثوقة وحكومة جاهزة للتعامل بروح وطنية مع حدث بهذا الحجم، لا بروح كيدية ولا بروح انتقام ولا بروح ثأر، وحكومة لم تكن في يوم من الأيام جزءاً من كل هذه الحرب الدائرة منذ ست سنوات على

أصلاً لأن يعمل على فرضية: إسرائيل اغتالت الرئيس الشهيد رفيق الحريري، ولو قدمت له قرائن أكثر مما قدمنا خلال العام الماضي». ووضع الأمين العام لحزب الله توقيت صدور القرار الاتهامي في خانة سياسية مرتبطة باتفاق الأكرية الجديدة على البيان الوزاري. وعدد المراحل التي استخدمت فيها معلومات عن صدور القرار لأهداف سياسية لبنانية، منذ نشر تقرير دير شبيغل قبل الانتخابات النيابية عام 2009، ثم بعد إسقاط حكومة

الرئيس سعد الحريري بداية العام الجاري، وصولاً إلى قوله «إن القرار صدر ليعطل الثقة بين البيان الوزاري والثقة، لأنهم كانوا يراهنون على عدم قدرة الأغلبية الجديدة أو على فشل الأغلبية الجديدة في تأليف الحكومة». ويرأيه، جاء هذا القرار الاتهامي «ليعطي السلاح لنواب الفريق الآخر أو للقوى السياسية للفريق الآخر لإسقاط الحكومة. هذا القرار هو طريق السلطة وليس طريقاً للحقيقة ولا طريقاً للعدالة».

وبعد الحديث عن المحكمة، توجه نصر

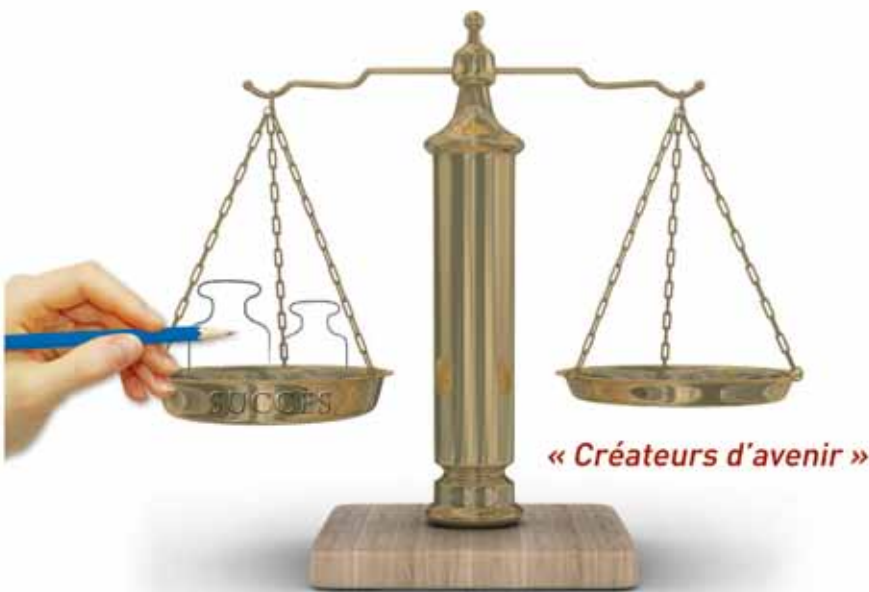
قرائن إسرائيل

يوم 9 آب 2010، عقد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله مؤتمراً صحافياً كشف فيه عدداً مماً وصفه بـ«القرائن» التي تشير إلى احتمال أن تكون الاستخبارات الإسرائيلية هي التي اغتالت الرئيس رفيق الحريري. عرض نصر الله معلومات عن وجود عميل إسرائيلي، هو العميد المتقاعد في الجيش غسان الجد، في مسرح جريمة اغتيال الحريري قبل يوم من تنفيذ العملية. ولفت نصر الله إلى أن أمن المقاومة سلم معلومات عن الجد إلى الأجهزة الأمنية اللبنانية، إلا أنه غادر لبنان قبل أن يوقفه أحد. كذلك كشف نصر الله عن وجود طائرات استطلاع إسرائيلية وأخرى لإدارة العمليات في الأجواء اللبنانية يوم ارتكاب الجريمة. وكشف حينذاك أحد الأسرار العسكرية للمقاومة، والمتمثلة في تمكّنها من التقاط بثّ طائرات الاستطلاع الإسرائيلية منذ أكثر من 15 عاماً. ولفت نصر الله إلى أن الإسرائيليين يستطلعون بالطائرات كافة الأماكن التي يريدون تنفيذ عمليات فيها، وأن هذه الصور هي التي أسهمت في نصب المقاومة لكمين في منطقة أنصارية عام 1997، مكّنها من إحباط عملية إنزال إسرائيلية وقتل جميع أفراد الكوماندوس، والاحتفاظ بأشلاء لجنود جرى تبادلها مع جثث لمقاومين وأسرى من السجنون الإسرائيلية. ويُنْت في المؤتمر الصحافي صور جوية التقطتها الطائرات الإسرائيلية لمنطقة سبر الرئيس الحريري، ومعظمها بعيد عن مناطق عمل المقاومة، كطريق فقرا وخطي سيره المعتادين من مجلس النواب إلى منزله في قريطم، مروراً بالسان جورج والخط البحري أو بشارع بلس. وعرض نصر الله أمثلة عن مناطق أخرى صوّرتها الطائرات الإسرائيلية قبل تنفيذ عمليات اغتيال فيها، كما جرى، على سبيل المثال، قبل اغتيال القيادي في المقاومة علي حسن ديب (أبو حسن سلامة) نهاية تسعينيات القرن الماضي.

وكشف نصر الله أن الاستخبارات الإسرائيلية كانت تريد منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي التسويق لفكرة أن حزب الله يريد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وهو ما اكتشفته المقاومة من خلال أحد العملاء الذين حقّق معهم جهازها الأمني في تلك الفترة، وأقرّ بأنه أخبر أحد المقرّبين من الحريري بأن حزب الله يعدّ العدة لاغتياله. وبثّ نصر الله تسجيلاً مصوّراً لإفادة العميل المذكور.

وطالب نصر الله بإعادة فتح التحقيق مع العملاء الإسرائيليين الذين أوقفهم الأجهزة الأمنية اللبنانية منذ عام 2006، والذين أقرّوا بأنهم كانوا يتولّون إدخال فرق تنفيذية من الاستخبارات الإسرائيلية إلى الأراضي اللبنانية، وخاصة عن طريق البحر، فضلاً عن نقلهم حقائق كان يسلمهم إياها مشغّلوهم الإسرائيليون داخل الأراضي اللبنانية. وطالب الأمين العام لحزب الله بإجراء مقارنة بين التواريخ التي سيحدها العملاء وتواريخ عمليات الاغتيال والتفجير التي جرت في لبنان بعد عام 2005.

وبعد المؤتمر الصحافي المذكور، طلب المدعي العام في المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري دانيال بلمار نسخة عن تلك القرائن. وبعدما سلم حزب الله نسخة إلى المدعي العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا، بعث بها الأخير إلى بلمار، إلا أنه لم يُفتح أيّ تحقيق جدي في شأنها.



Faculté de Droit
« Au service d'une société plus juste »

La Faculté de Droit de l'USEK dispense un enseignement en sciences juridiques de très haut niveau, marquant tradition forte et adaptation permanente à la modernité.

Soucieuse de répondre aux besoins du marché de l'emploi aux niveaux local, régional et international, et résolument tournée vers l'excellence, la Faculté offre aux jeunes qui lui sont confiés des programmes de premier ordre, comparables à ceux des meilleures institutions mondiales. Elle propose ainsi un cursus d'études de Licence équivalent à celui des Facultés françaises les plus réputées, et des Masters de Recherche et Professionnels que leur spécificité a rendu indispensables sur la scène libanaise.

C'est dans cet esprit que la Faculté veille constamment à insuffler le sens des responsabilités et de la justice, ainsi que les valeurs éthiques et citoyennes, à ses étudiants et étudiantes, acteurs de la société de demain.

La Faculté offre les diplômes suivants :

Licence de Droit (sections anglaise et française)

Master 2 Recherche

- Master de Droit Privé (en partenariat avec la Faculté de Droit de l'Université de Montpellier I)
- Master de Droit Public (en partenariat avec la Faculté de Droit de l'Université de Paris I Panthéon - Sorbonne)

Master 2 Professionnel

- Master de Droit des Affaires - Spécialité: Droit des Contrats Internationaux (en partenariat avec la Faculté de Droit de l'Université de Montpellier I)
- Master de Droit des Affaires - Spécialité: Droit Bancaire et Financier (en partenariat avec la Faculté de Droit de l'Université de Montpellier I)
- Master de Droit des Affaires - Spécialité: Droit de l'Arbitrage et de la Médiation (en partenariat avec la Faculté de Droit de l'Université de Paris I Panthéon - Sorbonne)

Doctorat de Droit Privé et de Droit Public

